

نقص الكهرباء يثير مخاوف تعطل وحدات التبريد في مرفأ بيروت 600 حاوية مملوءة بالمواد الغذائية معرضة للتلف

أثار نقص الكهرباء مخاوف العديد من المنظمات في لبنان بشأن تعطل وحدات التبريد في مرفأ بيروت والتي يقدر عددها بالمئات والتي تتطلب استمرار الإمدادات بالكهرباء على مدار 24 ساعة، لحمايتها من التلف.

ويطالب بحصلي جميع المسؤولين في الدولة وكل المعنيين في المرفأ، من وزارة الأشغال العامة والنقل أو وزارة الطاقة، بالعمل بشكل سريع وفوري لتأمين كل الحاجات الأساسية التي توفر الإمدادات الكهربائية بشكل مستدام لمرفأ بيروت.

وقال "الإيكفي كل هذه الكوارث التي أصابت مرفأ بيروت والتي أخرجت جزءاً كبيراً منه عن العمل، لكي تأتي هذه الأزمة الجديدة التي تضر بصورته ودوره وعمله وإنتاجيته"، مشدداً على "ضرورة توفير كل المستلزمات الأساسية لمرفأ بيروت التي تحافظ على أعلى مستوى من الخدمات المرفئية المعتمدة عالمياً".

ولفت بحصلي إلى أن "مرفأ بيروت يجب أن يكون محط اهتمام جميع المسؤولين والدوائر الرسمية في لبنان للحفاظ عليه وإعادته إلى سابق عهده، كونه يشكل واجهة لبنان التجارية مع العالم، ومركزاً اقتصادياً مهماً، مؤكداً أنه "يكفي كل الأزمات والمشاكل التي تعاني منها، ولا يمكن لا للمرفأ ولا للدولة ولا رجال الأعمال أن يصابوا أو يتحملوا أزمات ونكبات إضافية".

وكان البرلمان اللبناني قد وافق في وقت سابق على قرض طارئ قيمته 200 مليون دولار يخصص لسدادات القروض اللازمة لتوليد الكهرباء في مارس، لكن القرض لم يحصل حتى الآن على الموافقة النهائية.

وتأثرت سلباً وفرة الإمدادات في مختلف محافظات البلاد إثر بدء تقنين إمدادات الكهرباء، في ظل شح مادة القوود المستخدم لتوليد الطاقة الناجم عن عدم توفر السيولة الأجنبية.

ويحاني لبنان الغارق في أسوأ أزماته الاقتصادية من مشكلة متفاقمة في قطاع الكهرباء ذي المعامل المتداعية منذ ثلاثة عقود على الأقل، ومن ساعات تقنين

بيروت - يهدد انقطاع الكهرباء بتعطل وحدات التبريد وتلف المواد الغذائية التي تملأها في مرفأ بيروت في ظل استمرار شح الدولار الذي يعقد استيراد حاجيات البلد من الكهرباء.

وأصدر رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية هاني بحصلي بياناً، أشار فيه إلى أنه "أجرى سلسلة اتصالات مع المسؤولين المعنيين في مرفأ بيروت من خلالها على واقع إمدادات الكهرباء في المرفأ بعد الحديث عن إمكانية انقطاع التيار بشكل نهائي عن هذا المرفق الجوي".



هاني بحصلي
عدم تأمين الكهرباء
بشكل مستمر سيؤدي
إلى تعطل الوحدات

وكتشف بحصلي أن "المعلومات التي حصل عليها من المسؤولين المعنيين في المرفأ تشير إلى أن الإجراءات التي اتخذت خلال اليومين الماضيين هي إجراءات أنية ولن تؤدي في أي حال من الأحوال إلى تأمين التيار الكهربائي بشكل مستمر للمرفأ، وأن هناك احتمالاً كبيراً لعودة المشكلة في أي لحظة".

ورفع بحصلي الصوت عالياً محذراً من "أن عدم تأمين التيار الكهربائي للمرفأ بشكل مستمر سيؤدي حتماً إلى تعطل الكثير من الوحدات في المرفأ لاسيما انقطاع الكهرباء عن الحاويات المبردة، وعددها بالمئات، أي حوالي 600 حاوية مملوءة بالمواد الغذائية التي تتطلب استمرار الإمدادات بالكهرباء 24/24 ساعة، وإلا فإنها ستعرض للضرر الكبير والتلف".

عراقيل تعيق نمو قطاع التشييد والبناء في العراق

تربليون دولار) منخفضة بنسبة 29 في المئة مقارنة لعام 2019، لافتاً إلى أن "محافظة نينوى احتلت المرتبة الأولى بعدد المشاريع المحالة خلال عام 2020 التي بلغت 135 مقالة في مجال الأبنية والإنشاءات بكلفة 59 مليار دينار".



عبدالزهرة الهندي
قطاع المقاولات شهد
انخفاضاً إلى 20.3 في
المنة في 2020

وأكّد أن "العاصمة بغداد احتلت المرتبة الثانية بحوالي 121 مقالة تمت إنجازها في مجال الأبنية والإنشاءات وبكلفة 522 مليار دينار (حوالي 0.36 مليار دولار)، ثم تلتها محافظة ديالى في المرتبة الثالثة بنحو 65 وحدة بناء وبكلفة 125 مليار دينار (حوالي 0.86 مليار دولار)، مشيراً إلى أنه لا توجد مفاضلة بين محافظة وأخرى، وإنما المشاريع تنفذ وفقاً للتخصيصات المالية المتوفرة لكل محافظة، حيث تتعامل

واحدة في هذا المجال". ويعاني العراق من أزمة سكن خانقة، وتقول وزارة الإسكان إن هناك حاجة إلى 3 ملايين وحدة سكنية لها في بلد يتجاوز التعداد السكاني فيه 40 مليون نسمة، كما توضح إحصائيات وزارة التخطيط العراقية التي أعلنت عنها في يناير الماضي.

ويقول خبراء في قطاع العقارات إن أغلب مشاريع الاستثمار السكنية في العاصمة بغداد لا تعالج حاجة المواطنين للسكن، لأن الأراضي تمنح مجاناً للمستثمرين، ويتم تشييد عمارات سكنية عليها، لكن الشقق والوحدات السكنية تباع بأثمان باهظة ليس بوسع المواطن شراءها.

ويرى محللون أن أهم أسباب فشل الحكومات المتعاقبة في معالجة هذه المشكلة المعقدة هو عدم وجود خطط استراتيجية بشقيها، قصيرة المدى وطويلة المدى، من أجل تلافي المؤثرات السلبية التي تنتج عنها.

ولا تزال مشكلة الفساد أحد العوائق في إتمام المشاريع لأن المناقصات الحكومية تكون عرضة للاستغلال من قبل كارتيل يعمل لصالح شخصيات نافذة في الدولة، كما هو الحال مع المعابر.

وأظهرت تقارير دولية على مدى سنوات أن الحكومات المتعاقبة التي تقلدت الحكم بعد الغزو الأميركي للعراق في 2003 وخاصة في فترة حكم نوري المالكي تسببت في إهدار الملايين من الدولارات بنعاقدات أبرمتها وزارة الإسكان.

ومنذ 2014 تشهد العاصمة بغداد إنشاء مجمعات سكنية، لم يبع قسم كبير منها بسبب ليهيب الأسعار، مما أجبر الحكومة على حث المصارف لتوفير قروض ميسرة للراغبين في شراء شقق.



الدقم وجهة محفزة لأصحاب الأعمال

سلطنة عمان تضاعف الدعم لأصحاب المشاريع حوافز ضريبية ومصرفية وإعفاءات لتسهيل أنشطة الأعمال

وجاءت خطة التحفيز الاقتصادي التي أقرها السلطان هيثم بن طارق مُنسجمة مع "رؤية عُمان 2040" بهدف تعزيز جهود التعافي من تأثيرات جائحة كورونا.

وتضمنت خطة التحفيز الاقتصادي حوافز خاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أبرزها تخفيض معدل ضريبة الدخل من 15 في المئة إلى 12 في المئة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللشخصيات الضريبيتين 2020 و2021 واستمرار تأجيل أقساط القروض الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستحقة لصندوق الرفد حتى نهاية ديسمبر 2021.

تسهيلات تشمل تأجيل الأقساط والفوائد والأرباح، وتسهيلات ائتمانية، وإعادة جدولة القروض

وشملت الخطة إسناد مناقصات للمشتريات الحكومية التي لا تزيد قيمتها عن 10 آلاف ريال عماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي حصل أصحابها على بطاقة ريادة، ويتم الاستفادة من ذلك بقرار مسبب من رئيس الوحدة.

وتضمنت خطة التحفيز في محاورها مُحفزات لمؤسسات القطاع الخاص تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي الموافقة على إعداد برنامج تمويلي من بنك التنمية العماني لتعزيز صادرات المنتجات والخدمات العمانية، وذلك بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وكريت عُمان وتخفيض رسوم التراخيص البيئية الجديدة خلال عام 2021 بنسبة 50 في المئة عن كامل مدة سريان التراخيص.

وشملت الخطة الإعفاء من الغرامات المترتبة على التراخيص البيئية المنتهية شريطة تجديدها خلال 3 أشهر وتخفيض القيمة الإيجارية للأراضي في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمناطق الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية مدائن بنسبة (25 في المئة) وذلك ابتداءً من يناير 2021 وحتى نهاية عام 2022.

وأعدت الجهات المعنية هيكلية الرسوم البلدية المتعلقة بتراخيص الأنشطة التجارية وذلك بدمج بعضها وإلغاء غير الضرورية منها، بما يكفل التسهيل في الإجراءات والسرعة في الإنجاز كما تم السماح بمزاولة الأعمال والأنشطة التجارية والاستثمارية من خلال الحصول على ترخيص مبدئي يتيح للمستثمر مزاولة النشاط التجاري دون انتظار الحصول على الترخيص النهائي بعد تعهده الالتزام بالاشتراطات والمعايير المحددة لمزاولة ذلك النشاط.

ضاعفت سلطنة عمان طاقتها القصوى في دعمها لأصحاب المشاريع عبر إقرار حوافز ضريبية ومصرفية ومنحة أمان وظيفي لتسهيل أنشطة الأعمال ما يسهم في توليد مصادر جديدة من التمويل بما ينسجم مع «رؤية عمان 2040» التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وإيجاد مصادر بديلة لإيرادات الموازنة.

وقامت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصرف إعانة شهرية مقطوعة من صندوق الأمان الوظيفي بمقدار 202 ريال (حوالي 524.6 دولار) للعاملين لحسابهم الخاص والمؤمن عليهم لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المتأثرة أعمالهم بسبب الوضع الاقتصادي ومن في حكمهم والبالغ عددهم قرابة 15 ألفاً.

وجاءت حزمة مبادرات الحماية الاجتماعية التي أقرها السلطان هيثم بن طارق خلال ترؤسه اجتماع اللجنة الرئيسية للبرنامج الوطني للتوازن المالي في شهر أبريل الماضي، بتكلفة تزيد على 100 مليون ريال (259.7 مليون دولار) استمراراً للحمز والمبادرات التحفيزية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي لوضع اللبنة المتينة لمنظومة الحماية، لتكون مظلة فاعلة ومستدامة لخدمات الأمان الاجتماعي وبرامجه وشبكاته القائمة أو المستقبلية كافة.

وتجسدت حزمة مبادرات الحماية الاجتماعية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطلاق هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجاً تمويلياً طارئاً موجهاً لرؤاد الأعمال الحاملين لبطاقة ريادة الأعمال وإعفاء المواطنين المستفيدين كافة من برنامجي سند وموارد الرزق من أداء المبالغ غير المسددة المستحقة عليهم.

ومن حزم المبادرات الاجتماعية لهذا القطاع قدم بنك التنمية العماني تسهيلات مالية دون فوائد ورسوم للعاملين لحسابهم الخاص، منها أعمال البيع والخدمات المتنقلة، والأعمال المنزلية، وأصحاب سيارات الأجرة المرخصة للعمل في الفنادق والمطارات، ومشاريع المرأة، والعاملين في مجال الصيد.

حوافز قيمة

- 12 في المئة: خفض ضريبة الدخل على الشركات
- 25 في المئة: خفض إيجار الأراضي في منطقة الدقم
- 524.6 دولار: منحة الأمان الوظيفي الشهرية

ودرست وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في هذا الجانب بالشراكة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة أوضاع الشركات المتأثرة بالتحديات الاقتصادية الحالية وعالجتها بهدف إيجاد الحلول الكفيلة للتغلب على تلك الصعوبات.

مسقط - تواصل مسقط دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال جائحة كوفيد - 19 لتنميته عبر عدد من الإجراءات والمبادرات والحوافز التي أقرتها الحكومة بهدف مساعدة الشركات على تجاوز آثار الجائحة.

وتتمثل جهود هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقديم مجموعة من التسهيلات والحوافز المصرفية تضمنت (تأجيل الأقساط والفوائد والأرباح، وتسهيلات ائتمانية، وإعادة جدولة القروض) وتسهيلات وإعفاءات ضريبية اشتملت على (تخفيض ضريبة الدخل، وتقسيمها، وترحيل الخسارة، والإعفاء من الضريبة السياحية والبلدية).

ونقلت وكالة الأنباء العمانية الرسمية أن جهود الهيئة تضمنت أيضاً إعفاءات رسوم التراخيص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأجيل سداد الاشتراكات الشهرية في نظام التأمينات الاجتماعية وتخفيض الرسوم والإعفاء من غرامات التأخير والبرامج التمويلية الطارئة وتأجيل دفع مستحقات الخدمات الأساسية (الكهرباء والمياه).

وتحرص الهيئة على دراسة أوضاع المؤسسات المتأثرة ومعالجتها ودراسة لقياس أثر المحفزات والإعفاءات في تحسين وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتتسارع وتيرة جهود الدولة لتنفيذ أكبر برنامج للنمو الاقتصادي في تاريخها، من أجل الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط وفق رؤية تمتد حتى 2040 وترتكز على تنويع مصادر الدخل وإيجاد مصادر بديلة لإيرادات الموازنة.

وتهدف الرؤية إلى تطوير كافة مناحي الحياة بتنويع مصادر الدخل والابتعاد تدريجياً عن الاعتماد على صادرات الطاقة، مع تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

والتحت مسقط بركب جيرانها في الخليج، في السير في هذا الاتجاه بعد أن تضررت موازنتها في السنوات الماضية جراء تدور أسعار النفط.

وتنفذاً للتوجيهات الحكومية باعتماد حزمة من المبادرات الاجتماعية وتعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستدامتها، أطلقت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البرنامج التمويلي الطارئ الموجه لرواد الأعمال حاملي بطاقة ريادة الأعمال عماني (حوالي 25.9 ألف دولار) والبدء في تلقي الطلبات وإطلاق حزمة من المبادرات التشغيلية.